الأمم المتحدة
S/2010/595
مجلس الأمن
Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) في الجلسة ٦٣٣٥، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، في إطار البند المتعلق بعدم الانتشار.

وفي الفقرة ٤ من القرار، طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يُبلغ مجلس الأمن بجميع تقاريره الخاصة بتطبيق الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية.

وبناء على ذلك، يعمم الرئيس طيه التقرير المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الوارد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر المرفق).

301110 301110 10-65101 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أرفق طيه التقرير الذي طلب مجلس الأمن إعداده في قراره ١٩٢٩ (٢٠١٠) والذي قدمته اليوم إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق.

(توقيع) يوكيا **أمانو**

الضميمة

Gov/2010/62

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلةَ المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١ - يتناول تقرير المدير العام هذا، المقدّم إلى مجلس المحافظين وبموازاة ذلك إلى مجلس الأمن، موضوعَ تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران)[(١)]؛ وهو يشمل التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير الأخير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠[(٢)].

ألف - الأنشطة المتعلقة بالإثراء

٢ - خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلِّق إيران أنشطتها المرتبطة بالإثراء.

ألف-١ - ناتانز: محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود

٣ - **محطة إثراء الوقود:** هناك قاعتان للسلاسل التعاقبية في محطة إثراء الوقود وهما: قاعة الإنتاج ألف وقاعة الإنتاج باء. ووفقاً للمعلومات التصميمية التي قدمتها إيران، من المقرر أن يتم، في قاعة الإنتاج ألف، إنشاء ثماني وحدات تضم كلٌّ منها ١٨ سلسة تعاقبية. ولم تقدَّم أي معلومات تفصيلية عن تصميم قاعة الإنتاج باء.

٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان قد انتهى تركيب ٥٤ سلسلة تعاقبية في ثلاث من الوحدات الثماني في قاعة الإنتاج ألف، وبدأ تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم في

---

(١) أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات التالية بخصوص إيران: ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، و ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، و ١٨٣٥ (٢٠٠٨)، و ١٩٢٩ (٢٠١٠).

(٢) الوثيقة GOV/2010/46 (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) (انظر S/2010/465).

٢٩ منها[٣][٤]. وفي البداية، كانت كلٌّ من السلاسل التعاقبية المركّبة مكوّنة من ١٦٤ طاردة مركزية. وقد قامت إيران مؤخراً بتعديل ستٍ من السلاسل التعاقبية لتضم كلٌّ منها ١٧٤ طاردة مركزية. وحتى تاريخه، كانت كل الطاردات المركزية المركّبة من طراز IR-1. وكان العمل جارياً على تركيب الوحدات الخمس الباقية ولكن لم يتم تركيب أي طاردات مركزية. وكما بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لم تكن قاعة الإنتاج باء تشهد أي أعمال تركيب.

٥ - ومع مراعاة ما قدّمته إيران من معلومات جديدة[٥]، بما فيها صيغة منقحة عن الكميات التقديرية للمواد النووية المستبقاة، أكملت الوكالة تقييمها لرصيد المواد النووية فيما يخص الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وخلصت إلى الاستنتاج بأن النتائج تقع ضمن حدود فوارق القياس المرتبطة عادة بهذا النوع من المرافق.

٦ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أجرت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في محطة إثراء الوقود وتحققت من أنه، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كان ٧٣٧ ٣٤ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي قد لُقِّم داخل السلاسل التعاقبية منذ بدء العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٧، كما تحققت من أن إجمالي الكميات المنتجة من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء بلغ ١٣٥ ٣ كلغ. وبناء على إعلان إيران، حسبت الوكالة أن متوسط مستوى إثراء اليورانيوم-٢٣٥ في منتج سادس فلوريد اليورانيوم يبلغ ٣,٣٧ في المائة. ولم تصدر بعد نتائج تحليل العيّنات التي أخذتها الوكالة من منتج سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء خلال عملية التحقق من الرصيد المادي. وتواصل الوكالة تقييمها الشامل لعملية التحقق من الرصيد المادي[٦].

٧ - وقدَّرت إيران أنها أنتجت، فيما بين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كمية إضافية مقدارها ٤٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف

---

(٣) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ضمت السلاسل التعاقبية الأربع والخمسون المركبة ٤٢٦ ٨ طاردة مركزية. وضمت السلاسل التعاقبية التسع والعشرون الملقّمة بسادس فلوريد اليورانيوم في ذلك التاريخ ما مجموعه ٨١٦ ٤ طاردة مركزية، ومن الممكن أن بعضها لم يكن يلقّم بسادس فلوريد اليورانيوم.

(٤) وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لم تكن أية سلاسل تعاقبية تلقّم بسادس فلوريد اليورانيوم. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة أن ٢٨ سلسلة تعاقبية كانت تلقم بسادس فلوريد اليورانيوم.

(٥) الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2010/46.

(٦) الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2010/46.

الإثراء، وبذلك يبلغ إجمالي الإنتاج ٣ ١٨٣ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧. والمواد النووية الكائنة في محطة إثراء الوقود (بما في ذلك مادة التلقيم والنواتج والمخلفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية التي تم تركيبها ومحطات التلقيم والسحب، كلها تخضع للاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة[٧].

٨ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في محطة إثراء الوقود منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية.

٩ - **المحطة التجريبية لإثراء الوقود:** المحطة التجريبية لإثراء الوقود هي مرفق للبحث والتطوير ومرفق تجريبي لإنتاج اليورانيوم الضعيف الإثراء، وقد بدأ تشغيلها للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وهي تضم قاعةً للسلاسل التعاقبية قادرة على استيعاب ست سلاسل. والسلسلتان التعاقبيتان ١ و ٦ - تشمل كلٌّ منهما ١٦٤ طاردة مركزية - مصممتان لإنتاج يورانيوم ضعيف الإثراء مثرى بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من اليورانيوم - ٢٣٥. ويشار إلى الجزء الآخر من قاعة السلاسل التعاقبية باسم ''منطقة بحث وتطوير''.

١٠ - وفي منطقة البحث والتطوير تم، في الفترة من ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تلقيم ما يناهز مجموعه ١٣٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الطبيعي داخل سلسلة تعاقبية قوامها ٢٠ طاردة مركزية من طراز IR-4، وسلسلة تعاقبية قوامها ٢٠ طاردة مركزية من طراز IR-2m، وداخل طاردات مركزية مفردة من طراز IR-1 و IR-2m و IR-4. وفي هذه المنطقة، لا يتم سحب أي يورانيوم منخفض الإثراء لأن نواتج ومخلفات نشاط البحث والتطوير هذا يعاد دمجها معاً في نهاية العملية.

١١ - وفي منطقة الإنتاج، بدأت إيران بتلقيم كميات من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلة التعاقبية ١ بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، للغرض المعلن عنه والمتمثل في إنتاج سادس فلوريد يورانيوم مثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥، لاستخدامه في تصنيع الوقود لتشغيل مفاعل طهران البحثي. وتدأب إيران، منذ ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، على تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلتين التعاقبيتين الموصولتين فيما بينهما (السلسلتان التعاقبيتان ١ و ٦)[٨].

---

(٧) وفقا للممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق (كبعض النفايات والعينات مثلاً) لتدابير الاحتواء والمراقبة.

(٨) الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2010/28.

١٢ - ونفّذت الوكالة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عملية تحقق من الرصيد المادي وتحققت أنه، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان قد تم تلقيم ٣٥٢ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء داخل السلسلة (السلاسل) التعاقبية منذ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، وأنه كان قد أنتج ما مجموعه ٢٥,١ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥. وأعلنت إيران أن مستوى إثراء ناتج سادس فلوريد اليورانيوم بلغ ١٩,٨٩ في المائة. وتواصل الوكالة تقييمها لعملية التحقق من الرصيد المادي[٩].

١٣ - وبحسب تقديرات إيران، تم في الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تلقيم ما مجموعه ٦٢,٥ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى في محطة إثراء الوقود داخل السلسلتين التعاقبيتين الموصولتين فيما بينهما، وتم إنتاج حوالي ٧,٨ كلغ من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم - ٢ ٣٥. وبذلك، فإن مجموع الكميات المنتجة من سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥، منذ بدء العملية في شباط/فبراير ٢٠١٠، يبلغ حوالي ٣٣ كلغ.

١٤ - وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، استناداً إلى نتائج تحليل العينات البيئية المأخوذة في محطة إثراء الوقود وإلى أنشطة التحقق الأخرى، استنتجت الوكالة أن المرفق قد تم تشغيله وفقاً لما أعلنته إيران في استبيان المعلومات التصميمية.

ألف -٢ - قم: محطة فوردو لإثراء الوقود

١٥ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغت إيران الوكالة أنها بصدد إنشاء محطة فوردو لإثراء الوقود، الواقعة بالقرب من مدينة قم. وأفادت إيران، في استبيان المعلومات التصميمية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أن الهدف من المرفق يتمثل في إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥,٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥، وأن المرفق يُشَيَّد ليضم ١٦ سلسلة تعاقبية، أي ما يناهز مجموعه ٠٠٠ ٣ طاردة مركزية[١٠].

(٩) أظهرت قياسات الاختبار غير المتلف التي أجرتها الوكالة على ناتج سادس فلوريد اليورانيوم أن معدل الإثراء باليورانيوم - ٢٣٥ بلغ ١٩,٩٤ في المائة. ولم تظهر بعد نتائج التحليل المتلف لعينات ناتج سادس فلوريد اليورانيوم.

(١٠) الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/74.

١٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، زوّدت إيران الوكالة بصيغة منقحة من استبيان المعلومات التصميمية أفادت فيها إيران أن الهدف من محطة فوردو لإثراء الوقود بات الآن يشمل أعمال البحث والتطوير بالإضافة إلى إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٥,٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥. ويجري تعديل الترتيب النسقي للمرفق ليتخذ شكلاً جديداً يتكوّن من ١٢ سلسلة تعاقبية لأغراض الإنتاج وأربع سلاسل تعاقبية لأغراض البحث والتطوير. وفي رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، زوّدت الوكالة إيران بتعليقات حول استبيان المعلومات التصميمية وطلبت منها مزيداً من التوضيح بخصوص غرض المحطة وشكلها الجديدين.

١٧ - وكما أشير إليه سابقاً، ففي الإعلان البدئي الذي قدّمته إيران بخصوص الغرض من محطة فوردو لإثراء الوقود، الوارد في رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أفادت إيران بأن ''الموقع [قرب مدينة قم] كان موضع دراسة باعتباره منطقة عامة لبناء ملاجئ طوارئ للدفاع الخامل ذات استعمالات متنوعة. وبعد ذلك، اختير هذا الموقع لبناء محطة إثراء الوقود في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧''[(١١)]. وقد طلبت الوكالة من إيران، في عدد من المناسبات كان آخرها الرسالة المذكورة أعلاه والمؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تزويدها بمعلومات إضافية بشأن التسلسل الزمني لتصميم محطة فوردو لإثراء الوقود وتشييدها، بالإضافة إلى الغرض الأصلي منها[(١٢)]. كما أن الوكالة طلبت، في عدة مناسبات، إتاحة الوصول إلى الشركات التي شاركت في أعمال تصميم محطة فوردو لإثراء الوقود وتشييدها. وأبلغَت الوكالة إيران بأنها تلقت، من عدد من المصادر، معلومات مستفيضة تزعم أن العمل التصميمي على المرفق كان قد بدأ في عام ٢٠٠٦[(١٣)]. وأفادت إيران بأن ''لا أسس قانونية'' تجيز للوكالة طلب معلومات بشأن التسلسل الزمني لتشييد محطة فوردو لإثراء الوقود وبشأن الهدف منها، كما أفادت أن الوكالة ''ليست مفوَّضة بإثارة أي مسألة تتجاوز اتفاق الضمانات''[(١٤)]. وفي رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أفادت إيران بأنه ينبغي للوكالة أن تعتبر إعلاناتها بشأن التسلسل الزمني والغرض من محطة فوردو لإثراء الوقود ''على أنها واقع''، وبأن طلب الوكالة الخاص بمقابلة الشركات التي شاركت في تصميم المرفق ومعاينة المزيد من الوثائق التصميمية لا يخالف أحكام اتفاق الضمانات

(١١) الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2010/10.

(١٢) لفقرات ١٤ إلى ١٦ من الوثيقة GOV/2010/10.

(١٣) الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2010/10.

(١٤) الفقرة ٤ من الوثيقة INFCIRC/797.

فحسب، بل يقع أيضاً ”خارج إطار البروتوكول الإضافي“. وتعتبر الوكالة أن المسائل التي أثارتها تقع ضمن إطار أحكام اتفاق الضمانات وأن المعلومات المطلوبة تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للوكالة حتى تتحقق من التسلسل الزمني والغرض الأصلي لمحطة فوردو لإثراء الوقود بغية ضمان صحة إعلانات إيران واكتمالها[١٥].

١٨ - وتحقَّقت الوكالة من أن العمل جارٍ على تشييد المرفق. وحتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لم تكن أية طاردات مركزية قد أُدخِلت إلى المرفق. ولم تنشر نتائج العينات البيئية المأخوذة في محطة فوردو لإثراء الوقود حتى شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى وجود يورانيوم مثرى[١٦].

ألف -٣ - أنشطة أخرى ذات صلة بالإثراء

١٩ - ما زالت الوكالة في انتظار رد صريح من جانب إيران بشأن طلبات الوكالة الخاصة بالحصول على مزيد من المعلومات حول الإعلانات التي قدّمتها إيران حول تشييد عشرة مرافق جديدة لإثراء اليورانيوم: بحسب مزاعم إيران، تم إقرار مواقع خمسة من هذه المرافق، وسيبدأ تشييد أحدها بحلول نهاية السنة الإيرانية الجارية (٢٠ آذار/مارس ٢٠١١) أو بداية السنة المقبلة[١٧][١٨]. ولم توفّر إيران أية معلومات إضافية، كانت طلبتها الوكالة، حول إعلانها الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن امتلاكها لتكنولوجيا الإثراء بالليزر[١٩]، وحول إعلانها الصادر في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن تطوير طاردات مركزية من الجيل الثالث[٢٠].

باء - أنشطة إعادة المعالجة

٢٠ - في رسالة موجّهة إلى الوكالة بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أفادت إيران بأنها ”لا تضطلع بأية أنشطة في ميدان إعادة المعالجة“. وفي هذا السياق، واصلت الوكالة رصد

---

(١٥) الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2010/10.

(١٦) أظهرت النتائج عدداً ضئيلاً من جسيمات اليورانيوم المستنفد (انظر الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2010/10.

(١٧) ’إيران تحدد مكان مواقع الإثراء العشرة الجديدة‘، وكالة أنباء فارس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

(١٨) الفقرة ٣٣ من الوثيقة GOV/2010/46.

(١٩) مقتبس عن الموقع الإلكتروني لرئاسة جمهورية إيران الإسلامية، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، على العنوان التالي: http://www.president.ir/en/?ArtID=20255.

(٢٠) الفقرة ١٨ من الوثيقة GOV/2010/28.

استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي[٢١] وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعة[٢٢]. ونفّذت الوكالة عملية تفتيش وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مفاعل طهران البحثي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مرفق إنتاج النظائر المشّعة المذكور في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفيما يخص المتطلب الوارد في قرارات مجلس الأمن بأن تعلق إيران أنشطتها في ميدان إعادة المعالجة، يمكن للوكالة أن تؤكد عدم وجود أية أنشطة جارية مرتبطة بإعادة المعالجة في إيران فقط فيما يخص مفاعل طهران البحثي ومرفق إنتاج النظائر المشّعة وجميع المرافق الأخرى المتاحة للمعاينة بواسطة الوكالة، وذلك نظراً لعدم تنفيذ البروتوكول الإضافي الذي عقدته إيران.

جيم - المشاريع المتصلة بالماء الثقيل

٢١ - أسند مجلس الأمن إلى الوكالة مهمة الرجوع إليه بتقرير حول ما إذا أرست إيران تعليقاً كاملاً ودائماً لجملة مشاريع منها كافة المشاريع المتصلة بالماء الثقيل[٢٣]. وكما أشير إليه في تقارير المدير العام السابقة، طلبت الوكالة من إيران اتخاذ الترتيبات اللازمة كي تتيح للوكالة، في أقرب وقت ممكن، معاينة ما يلي: مصنع إنتاج الماء الثقيل؛ والماء الثقيل المخزون في مرفق تحويل اليورانيوم لأخذ عينات منه[٢٤]؛ وأي مكان آخر داخل إيران يجري فيه تنفيذ مشاريع متصلة بالماء الثقيل. وفي رسالة موجّهة إلى إيران بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كررت الوكالة طلب المعاينة هذا. وكررت إيران، في ردها المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تأكيداتها السابقة بأن طلبات الوكالة ''لا يوجد لها أساس قانوني لأنها غير خاضعة لاتفاق الضمانات الذي عقدته إيران'' وبأن طلبات الوكالة تتعدّى إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي ''لا تنص سوى على التحقق من التعليق''. وأعلنت إيران أيضاً أنها لم تعلق العمل على المشاريع المتصلة بالماء الثقيل. وحتى الآن، لم تُتِح إيران المعاينة المطلوبة.

---

(٢١) مفاعل طهران البحثي كناية عن مفاعل بقدرة ٥ ميغاواط يشغل بواسطة وقود مثرى باليورانيوم - ٢٣٥ بنسبة ٢٠ في المائة، ويستخدم لتشعيع أنواع مختلفة من الأهداف ولأغراض بحثية وتدريبية.

(٢٢) هذا المرفق كناية عن مجمّع خلايا ساخنة يستخدم لفصل نظائر المستحضرات الصيدلانية المشعة عن أهداف مشعة في مفاعل طهران البحثي، بما فيها أهداف مصنوعة من اليورانيوم. ولا يضطلع هذا المرفق حالياً بمعالجة أية أهداف مصنوعة من اليورانيوم.

(٢٣) الفقرة ٢٣ من الوثيقة S/RES/1737 (2006)، والفقرة ١٢ من الوثيقة S/RES/1747 (2007)، والفقرة ١٨ من الوثيقة S/RES/1803 (2008)، والفقرة ٣٦ من الوثيقة S/RES/1929 (2010).

(٢٤) الفقرتان ٢٠ و ٢١ من الوثيقة GOV/2010/10.

٢٢ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نفّذت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل البحثي النووي الإيراني (IR-40) في آراك، ولم تلاحظ أي تغيير ملموس منذ صدور تقرير المدير العام الأخير. وتحققت الوكالة من أن عملية تشييد المرفق جارية، ولاحظت شبه انتهاء أعمال التشييد المدني للمباني وتركيب عدد من المعدات الرئيسية. وتشمل هذه المعدات الرافعة الرئيسية داخل مبنى المفاعل والضاغط الخاص بنظام تبريد المفاعل. وحسبما أفادت إيران، فمن المزمع بدء تشغيل المفاعل IR-40 في عام ٢٠١٣. وفي مبنى الكيمياء الإشعاعية، بات الهيكل الخرساني للخلايا الساخنة جاهزاً، ولكن لا وجود لأي نوافذ أو آلة مناولة عن بعد خاصة بالخلايا الساخنة.

٢٣ - واستناداً إلى الصور الملتقطة بالسواتل، يبدو أن محطة إنتاج الماء الثقيل هي قيد التشغيل[٢٥]. بيد أنه، من دون معاينة هذه المحطة، لا يمكن للوكالة التحقق من تصريحات إيران بأنها لم تُعلق العمل على المشاريع المتصلة بالماء الثقيل، خلافاً لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة[٢٦]، وبالتالي لا يمكنها الإفادة بشكل كامل بشأن هذه المسألة.

دال - تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود

٢٤ - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نفّذت الوكالة عملية تحقُّق من المعلومات التصميمية في مرفق تحويل اليورانيوم. وفي ذلك الحين، كانت المحطة لا تزال تخضع لأعمال صيانة. ولما لم يشهد مرفق تحويل اليورانيوم إنتاج أي كميات من سادس فلوريد اليورانيوم منذ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، فإن الكمية الإجمالية التي أنتِجت في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ ما زالت ٣٧١ طناً (بعضها نُقِل إلى محطة إثراء الوقود وإلى المحطة التجريبية لإثراء الوقود)، وهي لا تزال خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة. وخلال عملية التحقق من المعلومات التصميمية، لاحظت الوكالة أن إيران لم تبدأ بعد تركيب المعدات من أجل تحويل سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥ إلى ثامن أكسيد ثلاثي اليورانيوم اللازم لتصنيع الوقود لتشغيل مفاعل طهران البحثي[٢٧].

---

(٢٥) كما سبق بيانه للمجلس، في ضوء رفض إيران السماح للوكالة بمعاينة محطة إنتاج الماء الثقيل، كان على الوكالة أن تعتمد فقط على الصور الملتقطة بالسواتل.

(٢٦) الفقرة ٢ (أ) من الوثيقة S/RES/1737 (2006)، والفقرة ١ من الوثيقة S/RES/1747 (2007)، والفقرة ١ من الوثيقة S/RES/1803 (2008)، والفقرة ١ من الوثيقة S/RES/1835 (2009)، والفقرة ٦ من الوثيقة S/RES/1929 (2010).

(٢٧) الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2010/46.

٢٥ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نفّذت الوكالة عملية تفتيش وعملية تحقق من المعلومات التصميمية في مصنع إنتاج الوقود وأكّدت أن إيران لم تبدأ بعد تركيب المعدات لإنتاج الوقود الخاص بمفاعل طهران البحثي[٢٨].

هاء - أنشطة أخرى

٢٦ - قدّمت إيران استبياناً عن المعلومات التصميمية الخاصة بمحطة بوشهر للقوى النووية في أيار/مايو ٢٠٠٠؛ ودأبت الوكالة على إجراء عمليات تحقق من التصميم في المحطة المذكورة على نحو منتظم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قبل شحن الوقود الطازج الخاص بمحطة بوشهر للقوى النووية من الاتحاد الروسي إلى إيران، تحققت الوكالة من الوقود ووضعت أختامها عليه.

٢٧ - وفي رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أبلغت إيران الوكالة بأنها ستبدأ بتحميل الوقود الطازج داخل قلب المفاعل في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أكّدت الوكالة أن إيران بدأت عملية التحميل المذكورة. وبتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أكّدت الوكالة استكمال عملية تحميل الوقود داخل قلب المفاعل في محطة بوشهر وتحققت من كافة مجمّعات الوقود داخل القلب. وأرسيت تدابير الاحتواء والمراقبة بغية الحفاظ على استمرارية المعارف إلى أن يتم إغلاق القلب وختمه. ولم تستلم الوكالة بعد الجدول التشغيلي الخاص بمحطة بوشهر.

٢٨ - يقع مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض في مركز طهران البحثي النووي، وهو كناية عن مختبر أبحاث في مجال الكيمياء النووية وغير النووية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نفّذت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في مختبر جابر بن حيان أكّدت خلالها عدم حصول أية أنشطة اختبارية بشأن ”دراسة السلوك الكهروكيميائي لأيونات اليورانيل في السوائل الأيونية[٢٩]“.

٢٩ - واستناداً إلى الصور الملتقطة بالسواتل، تقدِّر الوكالة أن الأنشطة التي تنطوي على تعدين وتركيز اليورانيوم مستمرة في المنطقة التي تقع بها محطة بندر عباس لإنتاج اليورانيوم، وأن الأنشطة الإنشائية مستمرة في محطة أرداكان لإنتاج الكعكة الصفراء وفي منجم ساغند لليورانيوم.

---

(٢٨) الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/2010/46.

(٢٩) الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2010/46.

واو – المعلومات التصميمية

٣٠ – كما هو موضح في تقارير سابقة للمدير العام، فإن البند المعدّل ٣-١ من الجزء العام من الترتيبات الفرعية العامة لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران، كما وافقت عليه إيران في عام ٢٠٠٣، لا يزال ساري المفعول على الرغم من قرار إيران في عام ٢٠٠٧ تعليق تنفيذه[٣٠]. وما زالت إيران هي الدولة الوحيدة التي لديها أنشطة نووية ضخمة واتفاق ضمانات شاملة نافذ والتي لا تنفذ أحكام البند المعدّل ٣–١. وما زالت الوكالة تنتظر من إيران أن ترسل إليها جملة أمور منها استيفاء للمعلومات التصميمية الخاصة بالمفاعل IR-40، فضلاً عن معلومات إضافية بناءً على الإعلانات التي قدّمتها بشأن التشييد المزمع لمرافق جديدة لإثراء اليورانيوم وبشأن تصميم مفاعل مشابه لمفاعل طهران البحثي[٣١].

زاي – تسمية المفتشين

٣١ – كما ورد في التقرير السابق الصادر عن المدير العام، وفي حين أن الوكالة تعترف بقبول إيران تسمية خمسة مفتشين جدد (في رسالتين وجّهتهما إيران إلى الوكالة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠)[٣٢]، تواصل الوكالة الطلب من إيران سحب اعتراضها على تسمية المفتشين ذوي الخبرة في دورة الوقود النووي والمرافق النووية الإيرانية. وفي هذا الصدد، تجدد الوكالة طلبها بأن تعيد إيران النظر في قرارها المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ المتعلق بالطلب من الوكالة أن تسحب تسمية ٣٨ مفتشاً تابعاً للوكالة وطلباتها (العائدة إلى عام ٢٠٠٦) بشأن سحب تسميات أربعة مفتشين آخرين ذوي خبرة في إجراء عمليات التفتيش في إيران.

حاء – الأبعاد العسكرية المحتملة

٣٢ – أَوردَت تقارير سابقة للمدير العام تفاصيل عن القضايا العالقة المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي والإجراءات المطلوبة من إيران باعتبارها ضرورية لحل تلك القضايا[٣٣]. ومع ذلك، فمنذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، رفضت إيران مناقشة القضايا العالقة مع الوكالة أو تقديم أي معلومات إضافية أو إتاحة الوصول إلى مواقع وأشخاص على النحو اللازم لمعالجة شواغل الوكالة، مؤكدةً أن لا أساسَ للادعاءات المتعلقة بالأبعاد

(٣٠) الفقرات ٢٨ إلى ٣٠ من الوثيقة GOV/2010/10.

(٣١) الفقرة ٣٢ من الوثيقة GOV/2010/46.

(٣٢) الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2010/46.

(٣٣) الفقرات ٤٠ إلى ٤٣ من الوثيقة GOV/2010/10.

العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي وأن المعلومات التي تشير إليها الوكالة تستند إلى وثائق مزوَّرة.

٣٣ - واستناداً إلى تحليل الوكالة لجميع المعلومات المتوفرة لديها، لا تزال الوكالة قلقة بشأن احتمال وجود أنشطة غير معلنة ماضية أو جارية متصلة بالميدان النووي في إيران، تشارك فيها هيئات ذات علاقة بالمجال العسكري، بما في ذلك أنشطة متصلة بتطوير شحنة متفجرة نووية لصاروخ. وهناك دلائل تشير إلى أن بعض هذه الأنشطة ربما تكون قد تواصلت حتى ما بعد عام ٢٠٠٤[٣٤].

٣٤ - وكما تم في السابق إبلاغ إيران، فعلى الرغم من استكمال غالبية الإجراءات المحددة ضمن خطة العمل الموضوعة عام ٢٠٠٧ بين إيران والوكالة (الوثيقة INFCIRC/711)، ما زال من اللازم التطرّق لعدد من القضايا العالقة[٣٥]. فبمقتضى خطة العمل، كان مطلوباً من إيران أن تزوّد الوكالة بتقييمها للوثائق ذات الصلة بالدراسات المزعومة التي أتاحت الوكالة لإيران إمكانية معاينتها. وتقرّ الوكالة باستلام تقييم إيران الوارد ضمن وثيقة مكوّنة من ١١٧ صفحة تم إعدادها في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأكّدت فيها إيران أن الوثائق مزوّرة وملفقة. ولكن، بما أن الوكالة تعتبر أن التقييم ركّز على الشكل بدلاً من المضمون، فقد طلبت من إيران، في عدة مناسبات لاحقة، أن تقدّم رداً موضوعياً. ولم تقدم إيران هذا الرد بعد. فضلاً عن ذلك، واستناداً إلى تحليل الوكالة لمعلومات إضافية نمت إلى علمها منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨[٣٦]، تبرز شواغل إضافية يلزم أيضاً للوكالة أن تستوضح أمرها من إيران. ولهذه الأسباب، ليس بمقدور الوكالة أن تعتبر قضية الدراسات المزعومة، كما أشير إليها في خطة العمل، على أنها منتهية.

٣٥ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، زوّدت الوكالة إيران بقائمة تتضمن القضايا التي ما زال يلزم التطرق إليها، بما يشمل جملة أمور، منها ما يلي: هيكل إدارة المشاريع للدراسات المزعومة المتصلة بالمتفجرات النووية؛ وترتيبات الأمان ذات الصلة بالميدان النووي لعدد من المشاريع المزعومة؛ وتفاصيل تصنيع المكوّنات الخاصة بنظم إطلاق المتفجرات الشديدة؛ والتجارب المتعلقة بتوليد النيوترونات والكشف عنها. وكما تم إبلاغ

(٣٤) الفقرة ٣٩ من الوثيقة GOV/2010/46.

(٣٥) أعيد إدراج هذه القضايا في الرسالة الموجّهة إلى إيران بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ المشار إليها في الفقرة ٣٥.

(٣٦) الفقرة ٤٣ من الوثيقة GOV/2010/10.

إيران في تلك الرسالة، فمن المهم حل جميع القضايا التي أثارت الشواغل بشأن الأبعاد العسكرية الممكنة لبرنامج إيران النووي.

٣٦ - ومن الضروري أن تعمل إيران مع الوكالة على تسوية هذه القضايا، وأن يُسمح للوكالة بزيارة كل المواقع ذات الصلة، والحصول على جميع المعدات والوثائق ذات الصلة، وأن يتاح لها إجراء مقابلات مع جميع الأشخاص المعنيين، بدون مزيد من التأخير. ويتفاقم الطابع الطارئ الذي تتسم به هذه المسألة نتيجة لمرور الوقت وللتدهور المحتمل في توفر بعض المعلومات ذات الصلة. والمشاركة الموضوعية والاستباقية من جانب إيران أمر ضروري لتمكين الوكالة من إحراز تقدم في تحقُّقها من صحة واكتمال الإعلانات الإيرانية.

طاء - موجز

٣٧ - في حين تواصل الوكالة التحقُّق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في إيران، فإن إيران لم تقدِّم التعاون اللازم لتمكين الوكالة من التأكُّد من أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية(٣٧).

٣٨ - وبشكل أكثر تحديداً، تمتنع إيران عن تنفيذ الشروط الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي، التي تُعتبَر أساسية لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني ولحل المسائل العالقة. وعلى وجه الخصوص، على إيران أن تتعاون بشأن إيضاح القضايا العالقة التي تثير أوجه قلق حول احتمال وجود أبعاد عسكرية لبرنامجها النووي، بما يشمل إتاحة معاينة كل ما تطلبه الوكالة من مواقع ومعدات وأشخاص ووثائق. كما يلزم لإيران أيضاً أن تنفذ البند المعدّل ٣-١ الذي ينص على الإبكار في توفير المعلومات التصميمية. وتقر الوكالة بأن إيران قدّمت صيغة منقحة لاستبيان المعلومات التصميمية الخاص بمحطة فوردو لإثراء الوقود وبأنها أرسلت للوكالة إشعاراً مسبقاً بتحميل الوقود في محطة بوشهر للقوى النووية.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تعلِّق إيران أنشطتها المرتبطة بإثراء اليورانيوم. وواصلت إيران تشغيل محطة

(٣٧) أكَّد المجلس في مناسبات عديدة، يعود أولها إلى عام ١٩٩٢، أن الفقرة ٢ من الوثيقة المصوَّبة (INFCIRC/153 (Corr.، التي تتطابق مع المادة ٢ من اتفاق الضمانات المعقود مع إيران، تفوِّض الوكالة وتقتضيها أن تسعى إلى التحقق من كلٍّ من عدم تحريف المواد النووية عن الأنشطة المعلنة (أي صحة الإعلانات)، وعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة في الدولة (أي اكتمال الإعلانات) (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/OR.864) وتبرز الفقرة ٣٧ كيفية قيام إيران، في الماضي والحاضر، بتنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بها والتزاماتها الأخرى.

إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود في ناتانز، كما واصلت إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من اليورانيوم – ٢٣٥ في المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وواصلت إيران تشييد محطة فوردو لإثراء الوقود. ومن أجل التحقُّق من التسلسل الزمني والغرض الأصلي من محطة فوردو لإثراء الوقود، ما زال على إيران أن توفر للوكالة إمكانية معاينة وثائق التصاميم ذات الصلة والوصول إلى الشركات المشارِكة في تصميم وتشييد المحطة. وأعلنت إيران أيضاً أنها اختارت أماكن مرافق إثراء جديدة وأن تشييد أحد هذه المرافق سيبدأ في حوالي آذار/مارس ٢٠١١، ولكنها لم تقدّم للوكالة المعلومات التصميمية الضرورية و لم تتح لها إمكانية المعاينة المنصوص عليها في اتفاق الضمانات الذي عقدته إيران وفي الترتيبات الفرعية.

٤٠ – وبالمثل، خلافاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، واصلت إيران أيضاً بناء المفاعل IR-40 والأنشطة ذات الصلة بالماء الثقيل. و لم يُسمح للوكالة بأخذ عينات من الماء الثقيل الذي يتم تخزينه في مرفق تحويل اليورانيوم، و لم تُتَح لها إمكانية الوصول إلى محطة إنتاج الماء الثقيل. وفي حين أنه يمكن للوكالة أن تفيد بأن إيران قدمت تصريحات بشأن عدم تعليقها لتلك الأنشطة، فمن دون إمكانية المعاينة التامة للماء الثقيل الموجود في مرفق تحويل اليورانيوم ولمحطة إنتاج الماء الثقيل، لا يمكن للوكالة أن تتحقق من هذه التصريحات وبالتالي أن تقدم تقريرها بشكل تام عن هذه المسألة.

٤١ – ويطلب المدير العام من إيران أن تتخذ خطوات في اتجاه التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات المعقود معها وما يخصها من التزامات أخرى، بما في ذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي الخاص بها.

٤٢ – وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.